

ارضاً ولم يقل يحقها شمل غيرها وبنائها
وان كان فيها زرع كبير وشعير فلبائع مبيع وان كان
يخز أو يلقط مراراً فاصوله للمشتري والخزاة والقطة
الظاهران عند البيع للبائع وان اشترط ذلك صح
فصل ومن باع نخلاً تشقق طلعها فلبائع مبيع
الى الجذاز الا ان يشترطه مشتري ذلك شجر العنب
والنوت والرمان وغيره وما ظهر من نوره كالمشمش
والتفاح وما خرج من اكماله كالوزن والقطر
ما قبل ذلك والوزن فمشتري ولا يباع ثم قبل يد
صلاحه ولا يزرع قبل اشتداد حبه ولا رطبة
ويقل ولا قشاة وخوة الخن دون الاصل الا بشرط
القطع في الحال او جزة او لقطعة والحصاد والقطا
على المشتري وان باعه مطلقاً او بشرط البقاء واشترى
ثم لم يبد صلاحه بشرط القطع وتركه حتى بدأ او
جزة او لقطعة فمشتري واشترى كما بدأ صلاحه وحصل
آخر واشتبها او عرته فامرت بطل الكل للبائع وله
بدن ماله صلاح في الثمرة واشتد الحب جاز بيعه
مطلقاً وبشرط التيقن والمشتري بتيقن من الحصاد
والجذاز ويلتزم البائع سقيه ان احتاج الى ذلك و
ان تضر الاصل وان تلفت بافة سماوية يرجع البائع
وان

تغير

القطعة

وان اتلفه آدمي باب خير مشتريين فسخه وامضاء
ومطالبة المتلف وصلاح بعض الشجرة صلاح لها وليسائر
النوع الذي في البستان وبدن الصلاح في ثمر النخل ان تحمض
او تصفر وفي العنب ان يتمر حلوا وفي بقية الثمر ان يبد
فيه النضج ويطيب اكله ومن باع عبداً له مال فماله للبايع
الا ان بشرطه المشتري فان كان قصده المالك اشترط علمه
وسائر شروط البيع والا فلا وتيبا الجال للبائع والعادة
للمشتري باب السلم وهو عقد على موصوف
في الذمة مؤجل بثمن مقبوض بمجلس العقد ويصح بالفاظ البيع
بشروط اسبوعية احدتها انضباط صفاته بمكيل ومن وزن و
مذروع واما المعدود والمختلف كالغواكه والبقول والجلود و
الرؤس والاقوي المختلفة الرؤس والواسط كالقماقم والاسطال
الضئيفة الرؤس والحواجر والحامل من الحيوان وكل مغشوش و
ما يجمع اخلاط غير متميزة كالعالية والمعاجين فلا يصح السلم
فيه ويصح في الحيوان والسياب المنسوجة من نوعين وما
خلطه غير مقصود كالجزع واخل التمر والسكنجبين ونحوها
الثاني ذكر الجنس والنوع وكل وصف يختلف به الثمن ظاهر او
خائفة وقدمه ولا يصح شرط الاسراء او الاجود باجيد و
فان جاء بما شرط او اجود منه من نوعه ولو قبل محله ولا
ضرر في قبضه لزوم اخذ الثالث ذكر قدره بمكيل او وزن او
ذرع يعلم وان اسلم في المكيل وزناً وفي الموزن كيلاً لم يصح الرجوع

باب السلم

والاجود